البنك المركزي الأردني

أحـدث التطورات النقدية والإقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

المجلد 2 - العدد 2

شبـاط 2007

البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
شبـــــاط 2007

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	17
ثالثاً	المالية العامـــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	31

الخلاصة التنفيذية

أظهرت البيانات المتوفرة لغاية شهر كانون ثاني من عام 2007 تحسناً في أداء معظم المؤشرات الاقتصادية:

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 6.3٪ مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس فترة المقارنة من عام 2005. وبلغ معدل التضخم خلال شهر كانون ثاني من عام 2007 نحو 7.6٪ بالمقارنة مع 5.1٪ خلال نفس الشهر من عام 2006. وارتفع حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005 بنسبة 144.5٪ ليصل إلى ما مقداره 1.8 مليار دينار.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 274.8 مليون دينار (2.0٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 14,109.7 مليون دينار. وبذلك فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,745.7 مليون دينار (14.1٪) خلال عام 2006، مقابل ارتفاع مقداره 1,792.6 مليون دينار (17.0٪) خلال عام 2005.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 43.7 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9,761.9 مليون دينار. أما خلال عام 2006، فقد ارتفع إجمالي التسهيلات بمقدار 2,017.6 مليون دينار (26.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2005.

  - بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون أول 2006 ما مقداره 14,591.9 مليون دينار، بارتفاع قدره 175.8 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، وبما مقداره 1,472.6 مليون دينار (11.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2005.

- ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال شهر كانون ثاني 2007 بمقدار 17.9 مليون دولار (0.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006 لتبلغ 6,120.4 مليون دولار.

- بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم في نهاية شهر كانون ثاني 2007 نحو 6,145.7 نقطة، بارتفاع قدره 627.6 نقطة (11.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2006.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، أشارت بيانات إعادة التقدير إلى أن عجز الموازنة العامة بعد المساعدات لعام 2006 قد بلغ حوالي 450 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ من GDP بالمقارنة مع عجز مقداره 477 مليون دينار (5.3٪ من GDP) في عام 2005. وارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2006 عن مستواه المسجل في نهاية عام 2005 بمقدار 378 مليون دينار ليبلغ 2,845 مليون دينار (28.6٪ من GDP)، كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في نهاية تشرين ثاني من عام 2006 مقارنة بمستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 168.6 مليون دينار ليبلغ 5,225.3 مليون دينار (52.5٪ من GDP).

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2006 بنسبة 20.1٪ لتصل إلى 3,663.1 مليون دينار، وارتفعت المستوردات بنسبة 9.0٪ لتصل إلى 8,115.8 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 1.4٪ ليصل إلى 4,452.7 مليون دينار. وتشير البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 إلى تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,155.3 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,018.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005. كما وتشير البيانات الأولية خلال عام 2006 إلى ارتفاع مقبوضات السياحة والسفر بنسبة 14.0٪، ونمو إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 15.3٪.

المحافظ ورئيس مجلس إدارة البنك المركزي الأردني

د. أميه طوقان

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال الشهر الأول من عام 2007 بمقدار 17.9 مليون دولار (0.3٪) ليبلغ 6,120.4 مليون دولار. أما منذ بداية عام 2007 وحتى تاريخ 18 شباط، فقد سجّلت الاحتياطيات ارتفاعاً قدره 222.1 مليون دولار (3.6٪) ليبلغ رصيدها 6,324.6 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة 6.4 شهر تقريباً.

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 274.8 مليون دينار (2.0٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 14,109.7 مليون دينار، مقارنة بارتفاع مقداره 41.4 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. وبذلك فقد سجّلت السيولة المحلية خلال عام 2006 ارتفاعاً قدره 1,745.7 مليون دينار (14.1٪)، مقابل ارتفاع مقداره 1,792.6 مليون دينار (17.0٪) خلال عام 2005، ووفقاً للبيانات الأولية فقد ارتفع معدل نمو السيولة خلال شهر كانون ثاني 2007 بنسبة 0.5٪ عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية عام 2006 بمقدار 2,017.6 مليون دينار (26.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليصل إلى 9,761.9 مليون دينار.

- ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2006 بمقدار 1,472.6 مليون دينار (11.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليصل إلى 14,591.9 مليون دينار.

- اتجهت أسعار الفائدة على الودائع خلال عام 2006 نحو الارتفاع الملحوظ مقارنة بمستواها في نهاية عام 2005. كما سجلت أسعار الفائدة على التسهيلات هي الاخرى ارتفاعاً ملحوظاً باستثناء أسعار الفائدة على تسهيلات "الجاري مدين".

■ سجّلت مؤشرات بورصة عمان خلال شهر كانون ثاني 2007 تحسناً في أدائها بالمقارنة مع نهاية عام 2006، فقد ارتفع حجـم التداول خلال الشهر المذكور بمقدار 167.7 مليون دينار (25.2٪)، كذلك سجّل الرقم القياسي لأسعار الأسهم ارتفاعاً قدره 627.5 نقطة (11.4٪). وتبعاً لذلك، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بما يقارب 2.3 مليار دينار (11.0٪) مقارنة بمستواها في نهاية عام 2006. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد بلغ إجمالي التراجع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 2,673.4 نقطة (32.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 5,518.1 نقطة، مما أدى إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم بحوالي 5.6 مليار دينار (21.0٪) لتصل إلى 21.1 مليار دينار في نهاية عام 2006.

أهم المؤشـــرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو عن العام السابق (٪)

	الرصيد في نهاية عام	
	2005	2006
الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 4,743.8 ٪-1.7	US$ 6,102.5 ٪28.6
السيولة المحلية	12,364.0 ٪17.0	14,109.7 ٪14.1
التسهيلات الائتمانية	7,744.3 ٪25.1	9,761.9 ٪26.1
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	7,097.4 ٪29.5	8,981.9 ٪26.6
إجمالي ودائع العملاء	13,119.3 ٪13.4	14,591.9 ٪11.2
دينار	8,364.5 ٪21.6	9,427.1 ٪12.7
أجنبي	4, 754.8 ٪1.5	5,164.8 ٪8.6
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	9,736.7 ٪20.2	11,266.8 ٪15.7
دينار	7,019.3 ٪25.0	8,084.0 ٪15.2
أجنبي	2,717.4 ٪9.4	3,182.8 ٪17.1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

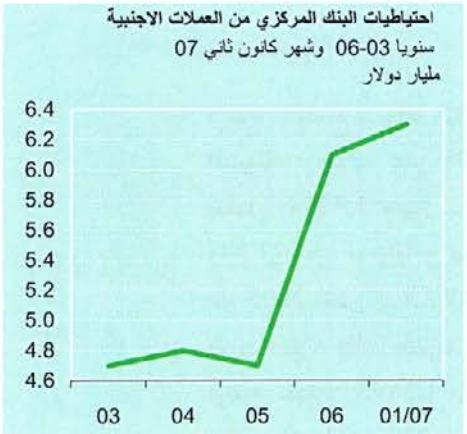

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال شهر كانون ثاني من عام 2007 بمقدار 17.9 مليون دولار (0.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006، ليبلغ رصيدها نحو 6,120.4 مليون دولار. هذا وقد بلغت الاحتياطيات بتاريخ 18 شباط 2007 نحو 6,324.6 مليون دولار، بارتفاع قدره 222.1 مليون دولار (3.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006. وقد جاء هذا الارتفاع في الاحتياطيات محصلة لعمليات شراء عملات أجنبية من البنوك التجارية من جهة، وصافي حوالات صادرة من جهة أخرى. ويشار إلى أن هذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة 6.4 شهر تقريباً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون أول من عام 2006 بمقدار 274.8 مليون دينار (2.0٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 14,109.7 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 41.4 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2006 كاملاً، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,745.7 مليون دينار (14.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2005، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,792.6 مليون دينار (17.0٪) خلال عام 2005. وتشير البيانات الأولية إلى نمو السيولة في شهر كانون ثاني من عام 2007 بنسبة 0.5٪ عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006 لتبلغ 14,176.2 مليون دينار.

◆ **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية عام 2006 مع نهاية عام 2005 يلاحظ الآتي:**

● **مكونات السيولة:**

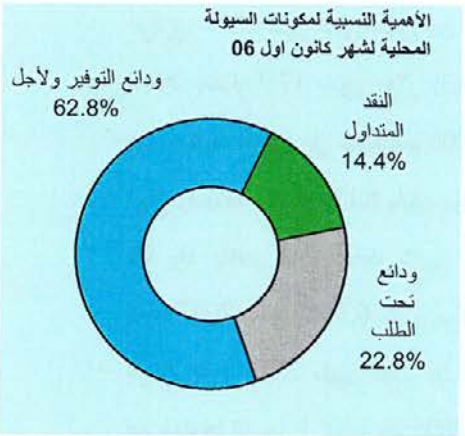

- ارتفاع الودائع، وفقاً لمفهوم السيولة، خلال عام 2006 بمقدار 1,375.6 مليون دينار (12.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2005 لتصل إلى 12,082.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,549.7 مليون دينار (16.9٪) خلال عام 2005.
- ارتفاع النقد المتداول خلال عام 2006 بمقدار 370.1 مليون دينار (22.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 2,027.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 242.9 مليون دينار (17.2٪) خلال عام 2005.

● **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:**

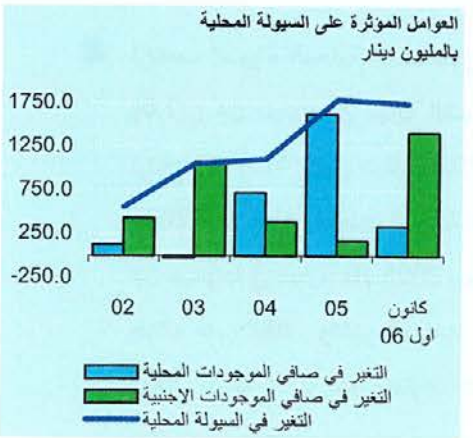

- ارتفاع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي خلال عام 2006 بمقدار 336.5 مليون دينار (5.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2005، مقارنة مع ارتفاع قدره 1,624.3 مليون دينار (34.6٪) خلال عام 2005. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة

لارتفاع صافي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة بمقدار 996.5 مليون دينار من جهة، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 660.0 مليون دينار من جهة أخرى.

- ارتفاع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2006 بمقدار 1,409.2 مليون دينار (23.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2005، مقارنة مع ارتفاع مقداره 168.3 مليون دينار (2.9٪) خلال عام 2005. وقد تأتى هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وللبنوك المرخصة بمقدار 1,072.8 مليون دينار و 336.4 مليون دينار على الترتيب.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

	في نهاية عام	
	2005	2006
الموجودات الأجنبية (صافي)	**168.3**	**1,409.2**
البنك المركزي	50.5	1,072.8
البنوك المرخصة	117.8	336.4
الموجودات المحلية (صافي)	**1,624.3**	**336.5**
البنك المركزي، منها:	160.3	-660.0
الديون على القطاع العام (صافي)	283.8	-762.8
أخرى (صافي*)	-123.4	103.3
البنوك المرخصة	1,464.0	996.5
الديون على القطاع العام (صافي)	182.9	413.8
الديون على القطاع الخاص	1,783.8	1,878.2
أخرى (صافي)	-502.7	-1,295.5
السيولة المحلية (M2)	**1,792.6**	**1,745.7**
النقد المتداول	**242.9**	**370.1**
الودائع، منها:	**1,549.7**	**1,375.6**
بالعملات الأجنبية	209.6	410.8

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

شهـادات الإيـداع

- بلغت إصدارات البنك المركزي من شهادات الإيداع خلال الفترة المنقضية من عام 2007 ما مقداره 730.0 مليون دينار، في حين بلغت الإطفاءات منها خلال هذه الفترة مقدار 616.0 مليون دينار، وبذلك ارتفع الرصيد القائم لشهادات الإيداع بتاريخ 2007/2/18 بمقدار 114.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2006 ليصل إلى 2,267.0 مليون دينار.
- أمّا بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع، فيلاحظ ما يلي:
  - بلغ سعر الفائدة على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 4 شباط 2007 ما نسبته 6.63٪، مرتفعاً بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في الإصدار السابق بتاريخ 28 كانون ثاني 2007.
  - بلغ سعر الفائدة على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 21 كانون ثاني 2007 ما نسبته 6.83٪، منخفضاً بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في الإصدار السابق بتاريخ 17 كانون ثاني 2007.

هيكـل أسعـار الفائـدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية عام 2006 :

حافظ البنك المركزي خلال الفترة المنقضية من عام 2007 على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عند مستوياتها السائدة في نهاية عام 2006. ويشار إلى أن البنك المركزي قام خلال عام 2006 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بواقع أربع مرات على كل من عمليات إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء وثلاث مرات على أداة نافذة الإيداع، وذلك بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة، وذلك على النحو التالي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية عام 2006		شباط 2006	15 شباط 2007	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
7.50	إعادة الخصم	6.75	7.50	0
8.50	اتفاقيات إعادة الشراء	7.75	8.50	0
5.25	نافذة الإيداع	4.75	5.25	0
6.70	شهادات الإيداع (3 أشهر)	6.26	6.63	-7

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر إعادة الخصم: 7.5٪ في نهاية عام 2006 مقابل 6.5٪ في نهاية عام 2005 بارتفاع قدره 100 نقطة أساس.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء: 8.50٪ في نهاية عام 2006 مقابل 7.5٪ في نهاية عام 2005، بارتفاع قدره 100 نقطة أساس.
- سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.25٪ في نهاية عام 2006 مقابل 4.5٪ في نهاية عام 2005، بارتفاع قدره 75 نقطة أساس.

◆ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل خلال شهر كانون أول 2006 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 28 نقطة أساس، بينما ارتفع بمقدار 161 نقطة أساس مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2005 ليبلغ 5.13٪ في نهاية عام 2006.

– **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق، ليسجل هذا الوسط ارتفاعاً قدره 16 نقطة أساس عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2005 ليبلغ 0.99٪ في نهاية عام 2006.

– **ودائع تحت الطلب:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليسجل هذا الوسط ارتفاعاً قدره 40 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 0.87٪ في نهاية عام 2006.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

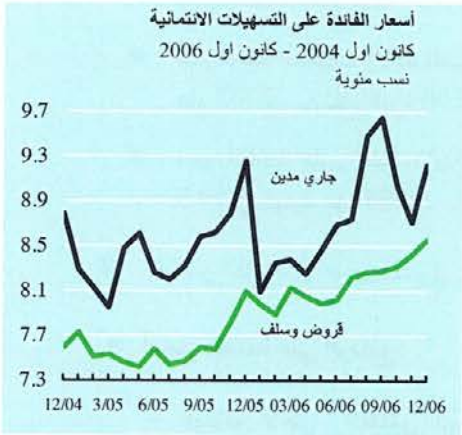

- **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 52 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليسجل انخفاضاً مقداره 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 9.23٪ في نهاية عام 2006.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

	نهاية عام		التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	2005	2006	
الودائع			
تحت الطلب	0.47	0.87	40
توفير	0.83	0.99	16
لأجل	3.52	5.13	161
التسهيلات			
كمبيالات واسناد مخصومة	7.92	8.72	80
قروض وسلف	8.10	8.56	46
جاري مدين	9.26	9.23	-3
الإقراض لأفضل العملاء	7.00	7.50	50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبنحو 46 نقطة أساس مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2005 ليبلغ 8.56٪ في نهاية عام 2006.

- **الكمبيالات والإسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبذلك يكون قد ارتفع عن مستواه المسجل في نهاية عام 2005 بمقدار 80 نقطة أساس ليبلغ 8.72٪ في نهاية عام 2006.

- بلغ **سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء** في نهاية عام 2006 ما نسبته 7.5٪، مرتفعاً بذلك بما مقداره 50 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2005.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون أول 2006 مقدار 9,761.9 مليون دينار، بارتفاع قدره 43.7 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 14.0 مليون دينار (0.2٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال عام 2006 كاملاً، فقد سجّل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات ارتفاعاً قدره 2,017.6 مليون دينار (26.1٪)، مقابل ارتفاع قدره 1,555.1 مليون دينار (25.1٪) خلال العام السابق.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، يلاحظ ارتفاع حجم التسهيلات المقدمة لكافة الأنشطة الاقتصادية في نهاية عام 2006، باستثناء التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين والتي سجّل رصيدها انخفاضاً قدره 13.7 مليون دينار (24.2٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2005.

- وقد تركز الارتفاع في التسهيلات الائتمانية خلال عام 2006 في التسهيلات المصنفة في بند "أخرى" (يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد) والذي ارتفع بمقدار 925.0 مليون دينار (منها 138.9 مليون دينار تسهيلات ممنوحة لغايات شراء أسهم)، وليستحوذ بذلك على ما نسبته 45.8٪ من الزيادة المتحققة في إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك. تلا ذلك الزيادة في رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاعات "الإنشاءات" و "التجارة العامة" و"الصناعة" و"خدمات ومرافق عامة" بنسبة 19.8٪ و16.4٪ و 5.5٪ و 4.1٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في التسهيلات على التوالي.

- وبالنظر إلى توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، يلاحظ ارتفاع التسهيلات المنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) والقطاع الخاص (غير مقيم) في نهاية شهر كانون أول من عام 2006 عن مستواها في نهاية الشهر السابق بمقدار 55.9 مليون دينار (0.6٪) للقطاع الخاص (مقيم) ليبلغ رصيدها 8,981.9 مليون دينار، وبمقدار 8.3 مليون دينار (2.7٪) للقطاع الخاص (غير مقيم). في المقابل انخفض رصيد التسهيلات المنوحة للقطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 10.9 مليون دينار (2.3٪) في نهاية الشهر المذكور عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال عام 2006 كاملاً، فيلاحظ أن رصيد التسهيلات المنوحة للقطاع الخاص (مقيم) قد سجّل ارتفاعاً قدره 1,884.5 مليون دينار (26.6٪) مستحوذاً بذلك على ما نسبته 93.4٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في التسهيلات، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,618.4 مليون دينار (29.5٪) خلال عام 2005، كذلك ارتفع رصيد التسهيلات المنوحة لكل من القطاع الخاص (غير مقيم) والقطاع العام بمقدار 83.3 مليون دينار (36.3٪) و 62.8 مليون دينار (15.8٪) على التوالي.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون أول 2006 ما مقداره 14,591.9 مليون دينار، بارتفاع قدره 175.8 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 46.9 مليون دينار (0.4٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال عام 2006 كاملاً، فقد سجّل إجمالي الودائع ارتفاعاً قدره 1,472.6 مليون دينار (11.2٪) مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,555.2 مليون دينار (13.4٪) خلال عام 2005.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية عام 2006، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,062.6 مليون دينار (12.7٪) وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 410.0 مليون دينار (8.6٪) عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2005.

- وقد جاء الارتفاع في إجمالي الودائع خلال عام 2006 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,530.1 مليون دينار (15.7٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 58.5 مليون دينار (2.9٪)، و ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 16.6 مليون دينار (21.5٪)، ولانخفاض ودائع القطاع العام بمقدار 132.4 مليون دينار (10.1٪).

بورصة عمان

سجّلت مؤشرات بورصة عمان خلال شهر كانون ثاني 2007 تحسناً في مستوياتها، ويمكن إيجاز أبرز ملامح هذا التحسن بما يلي:

- **حجم التداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون ثاني 2007 بمقدار 167.7 مليون دينار (25.2٪) عن كانون أول 2006 ليصل إلى 833.0 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 91.8 مليون دينار (9.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. علماً بأن حجم التداول قد بلغ خلال عام 2006 ما مقداره 14,209.9 مليون دينار، بانخفاض قدره 2,661.1 مليون دينار (15.8٪) بالمقارنة مع عام 2005 .

- **عدد الأسهم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني 2007 بنحو 39.2 مليون سهم (17.2٪) عن كانون أول 2006 ليصل إلى 267.4 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 7.1 مليون سهم (4.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. ومن الجدير بالذكر أن عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2006 بلغ 4,104.3 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,582.6 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2005.

- **الرقم القياسي لأسعار الأسهم:**

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم وفقاً للقطاع

الرقم القياسي العام	نهاية عام 2006	كانون ثاني 2007
الرقم القياسي العام	**5,518.1**	**6,145.7**
البنوك	10,704.7	12,149.7
الصناعة	2,507.6	2,455.5
التأمين	4,156.3	4,434.2
الخدمات	2,286.6	2,740.0

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعا ملحوظاً قدره 627.6 نقطة (11.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية كانون أول 2006 ليصل إلى 6,145.7 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 339.0 نقطة (4.1٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع البنوك بمقدار 1,445.0 نقطة (13.5٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 453.4 نقطة (19.8٪)، وقطاع التأمين بمقدار 277.9 نقطة (6.7٪) من جهة، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 52.1 نقطة (2.1٪) من جهة أخرى. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد بلغ انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 2,673.4 نقطة (32.6٪)، مقابل ارتفاع مقداره 3,945.9 نقطة (92.9٪) خلال عام 2005.

- **القيمة السوقية للأسهم:**

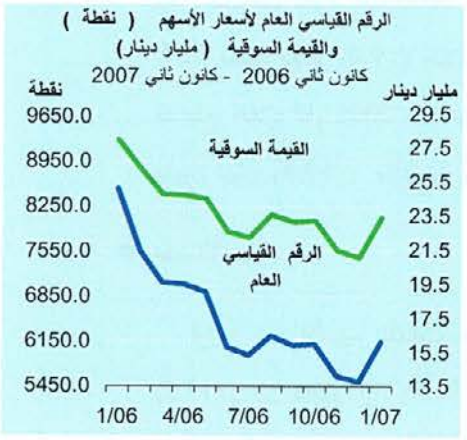

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية شهر كانون ثاني 2007 ما مقداره 23.4 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 2.3 مليار دينار (11.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006، بالمقارنة مع ارتفاع قارب 1.3 مليار دينار (5.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2006. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم بما يقارب 5.6 مليار دينار (21.0٪)، مقارنة مع ارتفاع فاق 13.6 مليار دينار (104.6٪) خلال عام 2005.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون ثاني 2007 تدفقاً موجباً بلغ 17.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 40.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2006، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون ثاني 2007 ما قيمته 134.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 117.3 مليون دينار. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً مقداره 180.6 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب أيضاً قدره 413.0 مليون دينار خلال عام 2005.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

شهر كانون ثاني			نهاية عام	
2007	2006		2006	2005
883.0	1,109.1	حجم التداول	14,209.9	16,871.0
43.8	69.3	معدل التداول اليومي	58.7	69.1
23,396.4	27,957.0	القيمة السوقية	21,078.2	26,667.1
267.4	164.6	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	4,104.3	2,582.6
17.5	-40.6	صافي استثمار غير الأردنيين	180.6	413.0
134.8	157.6	مشتريات	1,995.1	2,152.2
117.3	198.2	مبيعات	1,814.5	1,739.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصة

- سجّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 نمواً نسبته 6.3٪ و 11.9٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية على الترتيب مقابل نمو نسبته 7.4٪ و 11.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2005 على الترتيب.
- أداء متفاوت لمعظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة لغاية شهر كانون ثاني من عام 2007.
- ارتفع حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 عن مستواه المسجل في عام 2005 بحوالي 1.1 مليار دينار (144.5٪) ليصل الى ما مقداره 1.8 مليار دينار.
- ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) خلال شهر كانون ثاني من عام 2007 بنسبة 7.6٪ بالمقارنة مع 5.1٪ خلال نفس الشهر من عام 2006.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 6.8٪ مقابل نمو نسبته 7.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2005. ولدى الأخذ بعين الاعتبار بند صافي الضرائب على المنتجات الذي ارتفع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 2.9٪ مقابل ارتفاع نسبته 6.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2005، فإن GDP بأسعار السوق الثابتة قد نما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 6.3٪ مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2005.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

2006–2004 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2004					
GDP بالأسعار الثابتة	8.1	8.0	9.4	8.2	**8.4**
GDP بالأسعار الجارية	11.0	12.8	11.4	11.8	**11.8**
2005					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	7.5	7.1	6.6	**7.2**
GDP بالأسعار الجارية	12.2	11.4	11.4	11.1	**11.5**
2006					
GDP بالأسعار الثابتة	6.7	6.2	6.0		
GDP بالأسعار الجارية	11.2	12.1	12.3		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

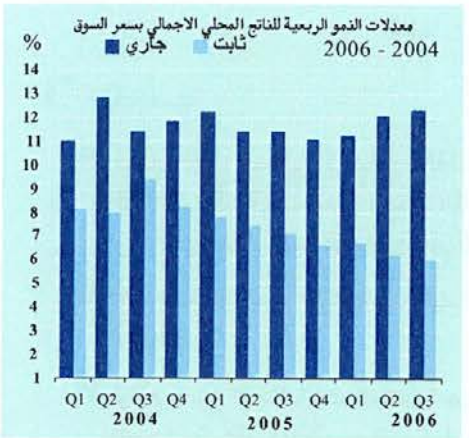

ونتيجة لارتفاع الأسعار مقاسة بمخفض GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 5.3٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005، فإن GDP بأسعار السوق الجارية قد نما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 11.9٪ مقابل نمو نسبته 11.7٪ خلال نفس فترة المقارنة من عام 2005.

وقد جاء النمو الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 محصلة لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات إيجابية تراوحت بين 11.4٪ لقطاع الصناعات التحويلية و 0.2٪ لقطاع الزراعة، وتراجع قطاعي الصناعات الإستخراجية و"منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح" بنسبة 7.1٪ و 2.4٪ على التوالي.

أما أهم القطاعات الإقتصادية التي قادت النمو الإقتصادي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 فتمثلت بقطاعات الصناعات التحويلية و"التجارة والمطاعم والفنادق" و"النقل والاتصالات" و"خدمات المال والتأمين والعقارات"، حيث بلغت مساهمتها في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة ما مقداره 5.3 نقطة مئوية.

المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة لغاية شهر كانون ثاني من عام 2007 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجّلت فيه بعض المؤشرات تسارعاً في نموها مثل الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء وإنتاج البوتاس وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تباطؤاً في أدائه مثل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي والمساحات المرخصة للبناء ومبيعات الاسمنت في السوق المحلية. وفي المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية وإنتاج الإسمنت والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية.

وتبيّن الجداول التالية أداء أبرز هذه المؤشرات:

نمو عدد من المؤشرات*

نسب مئوية

عام 2005 كاملاً	البنـــــــد	كانون ثاني – تشرين ثاني 2005	كانون ثاني – تشرين ثاني 2006
4.7	عـدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	3.7	12.1

	البنـــــــد	العام كاملاً 2005	العام كاملاً 2006
	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	7.5	16.9
	عدد القادمين إلى المملكة	6.4	6.7

عام 2006 كاملاً	البنـــــــد	كانون ثاني 2006	كانون ثاني 2007
-7.1	إنتاج البوتاس	-6.0	10.9
15.1	مبيعات الاسمنت في السوق المحلية	9.8	11.1

تباطؤ عدد من المؤشرات*

نسب مئوية

	البنـــــــد	العام كاملاً 2005	العام كاملاً 2006
	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	10.2	5.9
	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية	11.5	6.5
	المساحات المرخصة للبناء	22.6	5.7

عام 2006 كاملاً	البنـــــــد	كانون ثاني 2006	كانون ثاني 2007
3.3	إنتاج الأحماض الكيماوية	8.8	7.3

تراجع عدد من المؤشرات*

نسب مئوية

عام 2005 كاملاً	البنـــــــد	كانون ثاني – تشرين ثاني 2005	كانون ثاني – تشرين ثاني 2006
-2.9	مجموع البضائع الصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-2.1	-5.7

	البنـــــــد	العام كاملاً 2005	العام كاملاً 2006
	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الإستخراجية	-1.2	-8.3
	الكميات الشحونة على متن الملكية الأردنية	-7.3	-4.9

عام 2006 كاملاً	البنـــــــد	كانون ثاني 2006	كانون ثاني 2007
-7.9	إنتاج الفوسفات	4.7	-7.3
-1.9	إنتاج الأسمنت	11.1	-5.3
9.1	إنتاج الأسمدة	32.9	-8.9
-4.7	إنتاج المنتجات البترولية	3.8	-18.6

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

—البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

—شركة مصانع الاسمنت الأردنية.

—الملكية الأردنية.

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

سجّل الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 ارتفاعاً قياسياً مقارنة بمستواه خلال عام 2005، إذ ارتفع بمقدار 1,083.6 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 1,833.6 مليون دينار (منها 845.7 مليون دينار استثمارات أجنبية) مقابل 750.0 مليون دينار (منها 276.3 مليون دينار استثمارات أجنبية) خلال عام 2005. **ويعكس الإرتفاع الكبير في الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 تزايد الثقة في بيئة الإستثمار في الأردن من قبل المستثمرين وخصوصاً الأجانب منهم، إذ بلغت حصة الإستثمارات الأجنبية من الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 ما نسبته 46.1٪ مقابل 36.8٪ خلال عام 2005.**

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006، فما **زال قطاع الصناعة يستحوذ على نصيب الأسد من الحجم الكلي للإستثمارات وبنسبة بلغت 81.2٪**، تلاه قطاع الفنادق (13.3٪)، ثم المشاريع الزراعية (3.1٪)، فالمستشفيات (1.3٪)، وأخيراً "مراكز المؤتمرات والمعارض" (1.1٪).

الأسعـــار

شهد المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني من عام 2007 مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، 7.6٪ بالمقارنة مع 5.1٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2006.

وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع أسعار 91.1٪ من البنود المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومن أبرزها الخضروات التي ارتفعت أسعارها بنسبة 74.1٪ نتيجة لتزايد الكميات المصدّرة، وبندي "الوقود والإنارة" والنقل بنسبة 16.8٪ و 9.3٪ تباعاً نتيجة لتأثرهما بقرار الحكومة القاضي برفع أسعار المشتقات النفطية والمتخذ في شهر نيسان من عام 2006. كما

ارتفعت أسعار "اللحوم والدواجن" بنسبة 12.5٪، والفواكه (12.4٪)، و"السكر ومنتجاته" (11.2٪)، و"الحبوب ومنتجاتها" (6.4٪)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (5.2٪)، و"الملابس والأحذية" (4.6٪). وبالمقابل، انخفض الرقم القياسي لأسعار البنود الأخرى المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تشكل أهميتها النسبية في مكونات CPI النسبة المتبقية والبالغة 8.9٪، ومن أهم هذه البنود الاتصالات التي انخفضت اسعارها بنسبة 1.0٪.

معدل التضخم خلال شهر كانون ثاني (1996-2007)

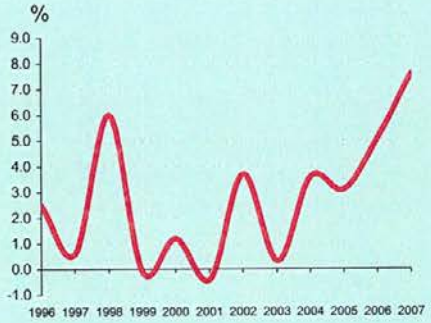

معدل التضخم السنوي للأعوام (1996-2006)

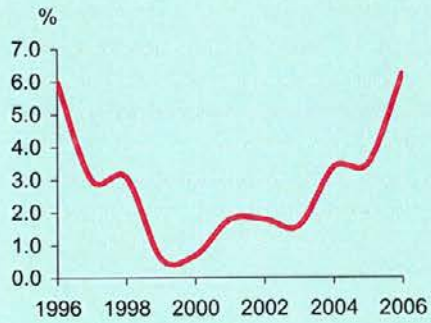

ويجدر التذكير أن معدل التضخم في عام 2006 بلغ 6.25٪ مقابل 3.5٪ في عام 2005. وقد تأثر التضخم في عام 2006 بجملة من العوامل أهمها قرار الحكومة القاضي برفع أسعار المشتقات النفطية، كما تمت الاشارة سابقاً، وانخفاض سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الأجنبية الأخرى غير الدولار والذي أدى إلى رفع أسعار المستوردات وبالتالي المساهمة برفع معدل التضخم من خلال ما يعرف بالتضخم المستورد.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- استناداً إلى بيانات إعادة التقدير لعام 2006، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات لعام 2006 كاملاً حوالي 450 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ من GDP. ولدى استثناء المساعدات الخارجية يبلغ العجز 772 مليون دينار أو ما نسبته 7.6٪ من GDP.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني من عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 378 مليون دينار ليبلغ 2,845 مليون دينار (28.6٪ من GDP).
- انخفض صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 402 مليون دينار ليبلغ 2,035 مليون دينار (20.5٪ GDP)
- ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في نهاية تشرين ثاني 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 168.6 مليون دينار ليبلغ 5,225.3 مليون دينار (52.5٪ من GDP).

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر تشرين ثاني 2006 ومقارنتها مع الشهر المماثل من عام 2005

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل النمو (٪)
	2005	2006	
إجمالي الإيرادات العامة	187.5	268.5	43.2
الإيرادات المحلية	185.3	248.8	34.3
الإيرادات الضريبية، منها	120.1	162.9	35.6
ضريبة المبيعات	75.6	104.8	38.6
الإيرادات غير الضريبية، منها	61.3	73.5	19.9
الرسوم	31.6	44.1	39.6
إجمالي الإنفاق	304.9	375.9	23.3
العجز/ الوفر المالي (على أساس الاستحقاق)	-117.4	-107.4	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

أداء الموازنة العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2006 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2005:

- سجّلت الموازنة العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2006 عجزاً مالياً على أساس الاستحقاق بلغ 107.4 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 117.4 مليون دينار لنفس الشهر من عام 2005.
- ارتفعت الإيرادات العامة في شهر تشرين ثاني 2006 مقارنة مع نفس الشهر من عام

2005 بمقدار 81.0 مليون دينار أو ما نسبته 43.2٪ لتصل إلى 268.5 مليون دينار.

- ارتفعت النفقات العامة في شهر تشرين ثاني 2006 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2005 بمقدار 71 مليون دينار أو ما نسبته 23.3٪ لتصل إلى 375.9 مليون دينار.

أداء الموازنة العامة لعام 2006 كاملاً وفقاً لأرقام إعادة التقدير:

الإيرادات العامة

ارتفعت الايرادات العامة في نهاية عام 2006 بمقدار 390.6 مليون دينار أو ما نسبته 12.8٪ بالمقارنة مع عام 2005 لتبلغ 3,452.7 مليون دينار. وقد جاء هذا محصلة لارتفاع الايرادات المحلية بمقدار 568.8 مليون دينار وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 178.2 مليون دينار.

الإيرادات المحلية

نمت الإيرادات المحلية بنسبة 22.2٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 3,130.6 مليون دينار. ونتيجة لذلك إرتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية لتصل إلى 99.9٪، بينما لم تتجاوز نسبه التغطية 88.1٪ في عام 2005، مما يشير إلى تحسن مستوى اعتماد الموازنة على الموارد الذاتية.

➢ الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية في نهاية عام 2006 بمقدار 347.9 مليون دينار أو ما نسبته 19.7٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 2,113.7 مليون دينار، ويعزى ذلك للتحسن الواضح في أداء الاقتصاد الأردني وزيادة الطلب الكلي، والذي انعكس، بشكل أساس، في تحقيق زيادة ملحوظة في حصيلة ضريبتي الدخل والمبيعات.

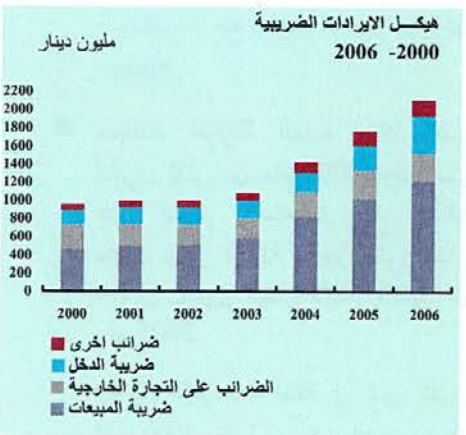

➢ الإيرادات غير الضريبية

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال عام 2006 بمقدار 226.1 مليون دينار أو ما نسبته 29.9٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 982.4 مليون دينار، ويعزى ذلك لاستمرار زخم نشاط قطاع العقارات والذي انعكس بزيادة حصيلة رسوم تسجيل الأراضي، وكذلك رسوم تجديد رخصة شركة فاست لينك.

➢ أقساط القروض المستردة

انخفضت أقساط القروض المستردة بمقدار 5.2 مليون دينار أو ما نسبته 13.1٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 34.5 مليون دينار.

◆ المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية بمقدار 178.2 مليون دينار أو ما نسبته 35.6٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 322.1 مليون دينار.

■ النفقات العامة

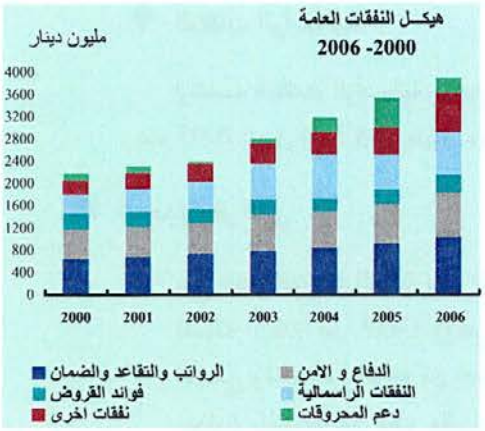

ارتفعت النفقات العامة بمقدار 363.6 مليون دينار أو ما نسبته 10.3٪ عن مستواها في عام 2005 لتبلغ 3,902.5 مليون دينار، وذلك نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.8٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 21.8٪ عن مستواها في عام 2005. وتجدر الاشارة إلى أن النفقات العامة لعام 2006 تتضمن ملحق الموازنة العامة والذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة في نهاية شهر آب 2006 والذي تضمن نفقات إضافية طارئة بنحو 590 مليون دينار نجمت عن ظروف خارجية تمثلت بارتفاع أسعار النفط العالمية، وتكلفة تمويل شبكة الأمان الاجتماعي التي صاحبت قرار رفع أسعار المشتقات النفطية.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية بمقدار 226.2 مليون دينار عن مستواها في عام 2005. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أبرز مكونات النفقات الجارية التي تتسم بانخفاض مرونتها مثل فوائد القروض ونفقات التقاعد وتعويضات الموظفين والدفاع والأمن نتيجة النمو الطبيعي السنوي لهذه البنود وأثر التعويضات النقدية المدفوعة للموظفين والمتقاعدين التي رافقت قرار رفع أسعار المحروقات. ومن الملاحظ تراجع بند دعم المحروقات بمقدار 260.8 مليون دينار عن مستواه في عام 2005 ليبلغ 270 مليون دينار. لتسجل بذلك نسبة دعم المحروقات إلى النفقات الجارية انخفاضاً ملموساً مقداره 9.7 نقطة مئوية عن المستوى المسجل لها في عام 2005 ولتصل إلى 8.6٪، ويعزى ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعلقة برفع أسعار المحروقات محلياً تمهيداً لرفع الدعم كلياً عن المشتقات النفطية خلال عام 2007، والاكتفاء بالدعم الموجه للمستحقين له وليس الدعم الموجه للسلع والخدمات. ومن ناحية أخرى، ولمواجهة ارتفاعات أسعار النفط العالمية فقد تم رفع مخصصات دعم المحروقات عن تقديرات قانون الموازنة الأصلي بمبلغ 145 مليون دينار وفقاً لأرقام إعادة التقدير لتصل قيمة هذا البند إلى 270 مليون دينار.

النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية بمقدار 137.4 مليون دينار أو ما نسبته 21.8٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 768.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات لعام 2006 حوالي450 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ من GDP (وهي نفس نسبة العجز المستهدف في قانون الموازنة الأصلي وذلك على الرغم من إصدار ملحق موازنة بنفقات إضافية بلغت 590 مليون دينار) بالمقارنة مع عجز مقداره 476.8 مليون دينار أو ما نسبته 5.3٪ من GDP في عام 2005. ولدى استثناء المساعدات الخارجية فإن العجز المالي يرتفع إلى 772 مليون دينار (7.6٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز بلغ 977.1 مليون دينار (10.9٪ من GDP) في عام 2005.

الدين العام

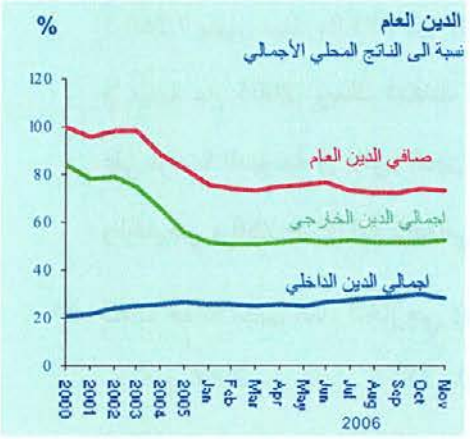

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية** في نهاية تشرين ثاني 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 378 مليون دينار ليبلغ 2,845 مليون دينار (28.6٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 400 مليون دينار. وقد شكّلت السندات الحكومية حوالي 90٪ من رصيد إجمالي الدين العام الداخلي، وهذا التوجه ينسجم مع قانون الدين العام لعام 2001 والذي أتاح للحكومة الاقتراض من خلال أذونات وسندات الخزينة بدلاً من الإقتراض المباشر من الجهاز المصرفي.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي– ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2006 انخفاضاً عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 402 مليون دينار ليبلغ 2,035 مليون دينار (20.5٪ من GDP). وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2005 بمقدار 780 مليون دينار نتيجة زيادة عائدات التخاصية، وارتفاع رصيد الدين العام الداخلي بمقدار 378 مليون دينار.

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 168.6 مليون دينار ليبلغ 5225.3 مليون دينار (52.5٪ من GDP)، وقد جاء هذا محصلة لارتفاع أسعار صرف عملات الدول الدائنة الرئيسة مقابل الدولار. ويذكر أن رصيد الدين بالدولار الأمريكي شكّل ما نسبته 29.9٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي في نهاية شهر تشرين ثاني 2006، في حين شكّل رصيد الدين بالين الياباني واليورو ما نسبته 18.3٪ و 21.6٪ على التوالي من إجمالي الرصيد .

- **بلغ صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية شهر تشرين ثاني 2006 ما مقداره 7,260.3 مليون دينار (73.0٪ من GDP) مقابل 7,493.7 مليون دينار (83.2٪ من GDP) في نهاية عام 2005. **وبذلك تمكنت الحكومة من الوفاء بالتزامها تجاه السقوف المحددة على أرصدة المديونية في قانون الدين العام (60٪ من GDP لكل من الدين العام الداخلي والخارجي و 80٪ من GDP لإجمالي الدين العام) منذ مطلع عام 2006.**

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (على الأساس النقـدي)** خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 ما مقداره 381.3 مليون دينار (منها 119.1 مليون دينار فوائد)، مقابل 370.3 مليون دينار (منها 105.7 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2005.

- ولدى الأخذ بعين الاعتبار الأقساط والفوائد المجدولة خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2006، فإن خدمة الدين العام الخارجي (على أساس الاستحقاق) ترتفع إلى 499.5 مليون دينار (منها 161.0 مليون دينار فوائد)، مقابل 498.5 مليون دينار (منها 154.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2005 .

المنح والقروض

- توقيع اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي بقيمة 2.3 مليون يورو، حيث خصصت المنحة الأولى (2 مليون يورو) لبرنامج دعم حقوق الانسان والحكم الرشيد والمنحة الثانية (300 ألف يورو) لدعم تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الاقليمي الأورو- متوسطي للشباب (كانون أول 2006).
- توقيع اتفاقية قرض من البنك الدولي بقيمة 56 مليون دولار لتمويل مشروع السياحة الثالث (شباط 2007).

رابعاً : القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- شهدت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون أول 2006 ارتفاعاً نسبته 24.4٪ بالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، وبذلك بلغ معدل نموها خلال عام 2006 ما نسبته 20.1٪ بالمقارنة مع عام 2005.

- سجلت **المستوردات** خلال شهر كانون أول 2006 بالمقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق ارتفاعاً نسبته 7.2٪، وبذلك بلغ معدل نموها خلال عام 2006 ما نسبته 9.0٪.

- شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون أول 2006 انخفاضاً نسبته 6.0٪، في حين سجّل خلال عام 2006 ارتفاعاً نسبته 1.4٪.

- حققت **مقبوضات السياحة والسفر** خلال شهر كانون أول 2006 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 58.2٪ مقارنة مع ارتفاع نسبته 11.7٪ خلال الشهر المماثل من عام 2005. وبذلك شهدت مقبوضات السياحة والسفر خلال عام 2006 ارتفاعاً نسبته 14.0٪ مقارنة بارتفاع نسبته 8.3٪ خلال عام 2005.

- شهد **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر كانون أول 2006 ارتفاعاً نسبته 7.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.3٪ خلال الشهر المماثل من عام 2005. وبذلك بلغت نسبة نموه خلال عام 2006 ما مقداره 15.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.3٪ خلال عام 2005.

- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 عجزاً مقداره 1,155.3 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,018.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

التجارة الخارجية

في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية والمستوردات خلال عام 2006 بمقدار 332.5 مليون دينار و 673.0 مليون دينار على التوالي، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 1,005.5 مليون دينار ليبلغ 11,018.6 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,907.2 مليون دينار خلال العام السابق.

التطورات الشهرية لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون أول			
	2005	معدل التغير (٪) 2005/2004	2006	معدل التغير (٪) 2006/2005
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	925.7	6.8	1013.8	9.5
الصادرات الكلية	293.4	2.9	364.9	24.4
الصادرات الوطنية	251.6	6.8	290.9	15.6
المعاد تصديره	41.8	-15.9	74.0	77.1
المستوردات	674.1	6.8	722.9	7.2
الميزان التجاري	-380.7	10.1	-358.0	-6.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال عامي 2005 و 2006 ، بالمليون دينار

	2005	2006	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
الولايات المتحدة الأميركية	790.2	905.1	14.5
العراق	379.7	326.6	-14.0
الهند	246.4	279.9	13.6
السعودية	172.3	251.0	45.7
الإمارات العربية المتحدة	95.8	173.0	80.6
سوريا	113.1	110.3	-2.5
إسرائيل	75.7	85.2	12.5
في مجال المستوردات			
السعودية	1,758.4	2,080.1	18.3
الصين الشعبية	686.7	848.1	23.5
المانيا	597.2	631.6	5.8
الولايات المتحدة الأميركية	417.0	385.4	-7.6
مصر	261.0	342.0	31.0
ايطاليا	249.7	297.8	19.3
كوريا الجنوبية	265.1	255.7	-3.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

حققت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2006 نمواً نسبته 20.1٪ لتصل إلى 3,663.1 مليون دينار مقارنة مع نمو نسبته 10.8٪ خلال عام 2005. وجاء هذا النمو نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 12.9٪ لتصل إلى 2,902.7 مليون دينار وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 58.6٪ لتصل إلى 760.4 مليون دينار.

وبتفحص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005، يلاحظ ما يلي:

أبرز الصادرات السلعية خلال عامي 2005 و 2006، بالمليون دينار

	2005	2006	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	2,570.2	2,902.7	12.9
الملابس	745.3	879.7	18.0
الولايات المتحدة الأميركية	694.3	821.7	18.3
منتجات دوائية وصيدلية	198.6	211.0	6.2
السعودية	60.3	71.9	19.2
الجزائر	46.4	39.1	-15.7
السودان	14.1	16.6	17.7
البوتاس	196.1	181.2	-7.6
الهند	77.1	64.4	-16.5
ماليزيا	15.7	28.3	80.3
اندونيسيا	7.4	15.0	102.7
الآلات ومعدات النقل	127.1	157.0	23.5
الكويت	17.8	29.4	65.2
السعودية	9.6	29.6	208.3
سوريا	34.4	25.1	-27.0
الخضروات	158.7	162.1	2.1
الامارات العربية المتحدة	35.6	35.9	2.6
سوريا	36.4	34.6	-4.9
العراق	25.3	23.1	-8.7
الأسمدة	122.5	151.5	23.7
الهند	35.0	67.6	93.1
ايران	17.8	31.5	77.0
اليابان	0.0	11.9	-
الفوسفات	119.3	112.8	-5.4
الهند	70.9	80.9	14.1
اليابان	6.7	6.3	-6.0
ايران	4.8	6.1	27.1
هولندا	6.3	5.9	-6.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- استأثرت **الملابس** على ما نسبته 40.4٪ من الزيادة المتحققة في الصادرات الوطنية، حيث شهدت صادرات المملكة منها ارتفاعاً نسبته 18.0٪ لتصل إلى 879.7 مليون دينار. وعليه، شهدت أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات الوطنية ارتفاعاً بمقدار 1.3 نقطة مئوية لتصل إلى 30.3٪. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السوق الرئيس لصادرات الأردن من الملابس، حيث استحوذت على ما نسبته 93.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.

- ارتفاع الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بنسبة 6.2٪ لتصل إلى 211.0 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان على ما نسبته 60.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

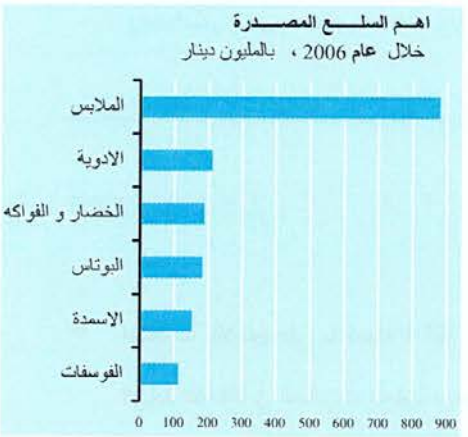

- ارتفعت الصادرات من "**الآلات ومعدات النقل**" بنسبة 23.5٪ لتصل إلى 157.0مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى الكويت والسعودية وسوريا ما نسبته 53.6٪ من اجمالي الصادرات من هذه السلعة.

- شهدت صادرات المملكة من **الأسمدة** ارتفاعاً نسبته 23.7٪ لتصل إلى 151.5 مليون دينار، حيث استأثرت الهند وايران واليابان على ما نسبته 73.3٪ من صادرات المملكة من الأسمدة خلال عام 2006.

- شهدت صادرات المملكة من **الخضروات** خلال عام 2006 ارتفاعاً نسبته 2.1٪ لتصل إلى 162.1 مليون دينار، حيث استأثرت الإمارات العربية المتحدة وسوريا والعراق على ما نسبته 57.7٪ من صادرات المملكة من الخضروات خلال عام 2006.

- شهدت صادرات **البوتاس** تراجعاً نسبته 7.6٪ لتصل إلى 181.2 مليون دينار. حيث شكلت الصادرات المتجهة لكل من الهند وماليزيا واندونيسيا ما نسبته 59.4٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

- تراجعت صادرات **الفوسفات** بنسبة 5.4٪ لتصل إلى 112.8 مليون دينار. وتعتبر الهند السوق الرئيس لهذه السلعة، إذ استحوذت على ما نسبته 71.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

وعليه، فقد شكّلت الصادرات الوطنية **من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و البوتاس و"الآلات ومعدات النقل" والخضروات والأسمدة والفوسفات**، أهم سبع سلع مصدرة خلال عام 2006 مستحوذة على ما نسبته 63.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 64.9٪ خلال عام 2005.

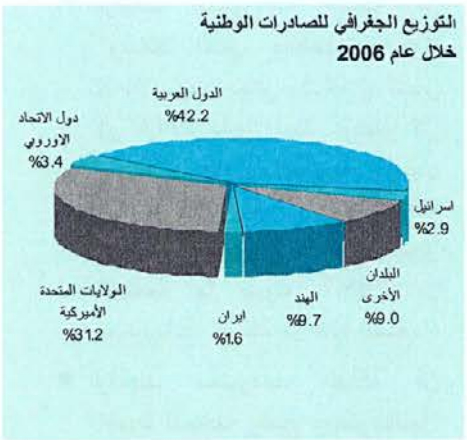

وشكّلت أسواق كل من **الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والهند والسعودية والإمارات وسوريا** على الترتيب أهم ست أسواق للصادرات الوطنية خلال عام 2006 ليبلغ نصيبها مجتمعة ما نسبته 70.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 69.9٪ خلال عام 2005.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال عام 2006 مقارنة مع عام 2005 ارتفاعاً مقداره 673.0 مليون دينار (9.0٪) لتبلغ 8,115.8 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 28.3٪ خلال عام 2005.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005 يلاحظ ما يلي:

- ارتفعت المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 220.9 مليون دينار (18.2٪) لتصل إلى 1,434.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 22.7٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 3.7٪. وتعتبر السعودية المصدر الرئيس لتلبية احتياجات المملكة من النفط الخام.

- ارتفعت مستوردات المملكة من **"وسائط النقل وقطعها"** بمقدار 81.8 مليون دينار (11.5٪) لتصل إلى 794.0 مليون دينار. وتعتبر كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان المصادر الرئيسة لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 68.7٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفعت مستوردات المملكة من **"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها"** بمقدار 30.4 مليون دينار (6.3٪) لتصل إلى 514.1 مليون دينار. وتعتبر الصين أهم الأسواق التي تستورد المملكة منها هذه السلعة تليها تايوان وهونج كونج.
- ارتفعت مستوردات المملكة من **"آلات وأجهزة للاتصالات"** بمقدار 26.8 مليون دينار (7.3٪) لتصل إلى 395.1 مليون دينار. وقد تم تغطية 80.5٪ من احتياجات المملكة من هذه الأجهزة من أسواق فنلندا وألمانيا وهنغاريا والصين.
- ارتفعت مستوردات المملكة من **"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها"** بمقدار 13.4 مليون دينار (6.2٪) لتصل إلى 231.2 مليون دينار. وتعتبر الصين وكوريا الجنوبية وألمانيا وتركيا أهم الأسواق التي تستورد منها المملكة هذه المنتجات، حيث شكلت ما نسبته 44.3٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2005 و 2006، بالمليون دينار

	2005	2006	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**7,442.9**	**8,115.8**	**9.0**
النفط الخام	**1,213.2**	**1,434.1**	**18.2**
السعودية	1,213.1	1,434.1	18.2
وسائط النقل وقطعها	**712.2**	**794.0**	**11.5**
ألمانيا	222.5	251.8	13.2
كوريا الجنوبية	145.0	149.7	3.2
اليابان	121.1	143.8	18.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**483.7**	**514.1**	**6.3**
الصين	202.7	237.3	17.1
تايوان	68.8	66.6	-3.2
هونج كونج	33.9	37.9	11.8
آلات وأجهزة للاتصالات	**368.3**	**395.1**	**7.3**
فنلندا	92.2	103.6	12.4
ألمانيا	73.5	76.4	3.9
هنغاريا	49.1	69.4	41.3
الصين	53.0	68.7	29.6
الحديد والصلب	**317.7**	**311.0**	**-2.1**
أوكرانيا	125.9	129.8	3.1
روسيا	56.3	50.3	-10.7
مشتقات نفطية	**318.2**	**262.0**	**-17.7**
السعودية	232.5	210.9	-9.3
الامارات	17.8	31.1	74.7
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**217.8**	**231.2**	**6.2**
الصين	39.8	39.6	-0.5
كوريا الجنوبية	36.6	30.4	-16.9
ألمانيا	15.7	16.4	4.5
تركيا	9.7	16.0	64.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفضت مستوردات المملكة من مادة "**الحديد والصلب**" بمقدار 6.7 مليون دينار (2.1٪) لتصل إلى 311.0 مليون دينار. وقد تم استيراد معظم احتياجات المملكة من مادة "الحديد والصلب" خلال عام 2006 من عدة دول أهمها جمهورية أوكرانيا والتي استأثرت بمفردها على ما نسبته 41.7٪ من مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 56.2 مليون دينار (17.7٪) لتصل إلى 262.0 مليون دينار. وقد استحوذت السوق السعودية على نحو 80.5٪ من مستوردات المملكة من هذه المشتقات.

وعليه، فقد شكّلت مستوردات كل من **النفط الخام** و"**وسائط النقل وقطعها**" و"**الخيوط النسيجية ونسج ومنتوجاتها**" و"**آلات وأجهزة للاتصالات**" و"**الحديد والصلب**" **والمشتقات النفطية** و"**آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها**"، أهم سبع مواد مستوردة خلال عام 2006، حيث شكّلت ما نسبته 48.6٪ من اجمالي المستوردات مقابل 48.8٪ خلال عام 2005.

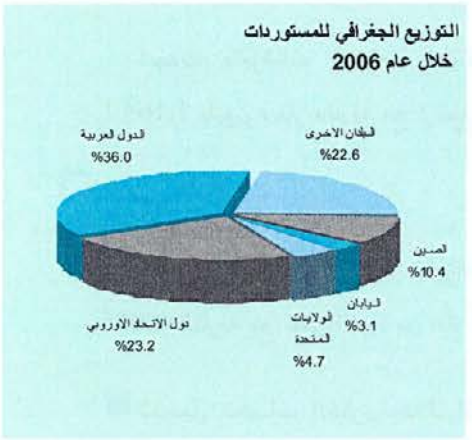

وشكّلت أسواق كل من **السعودية، والصين الشعبية وألمانيا والولايات المتحدة ومصر وإيطاليا وكوريا الجنوبية واليابان** أهم ثمانية مصادر للمستوردات الأردنية خلال عام 2006، حيث بلغ نصيب هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 62.8٪ من اجمالي المستوردات مقابل 59.7٪ خلال عام 2005.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2006 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 58.6٪ لتبلغ 760.4 مليون دينار مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال عام 2005. وقد تركز الارتفاع في السلع المعاد تصديرها في الذهب غير النقدي والذي شهد خلال عام 2006 ارتفاعاً مقداره 187.8 مليون دينار، حيث اتجه معظم المعاد تصديره من هذه المادة إلى سويسرا.

الميـزان التجـاري

ارتفع عجز الميزان التجاري خلال عام 2006 بمقدار 59.4 مليون دينار (1.4٪) عن مستواه المسجل خلال العام السابق ليصل إلى 4,452.7 مليون دينار، مقابل ارتفاعه بنسبة 44.2٪ خلال عام 2005.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

بلغت قيمة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2006 ما مقداره 2,044.3 مليون دينار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 272.0 مليون دينار (15.3٪) بالمقارنة مع نمو نسبته 7.3٪ خلال العام السابق.

مقبوضات السياحة والسفـر

شهدت مقبوضات السياحة والسفر خلال عام 2006 ارتفاعاً نسبته 14.0٪ لتبلغ 1,164.1 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع نسبته 8.3٪ تحقق خلال عام 2005.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية حول تطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2005 إلى النتائج التالية:-

- تسجيل الحساب الجاري خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2006 لعجز بلغ 1,155.3 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,018.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005. وقد جاء هذا التطور محصلة لما يلي:-

  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري بمقدار 79.9 مليون دينار ليصل إلى 2,673.6 مليون دينار.

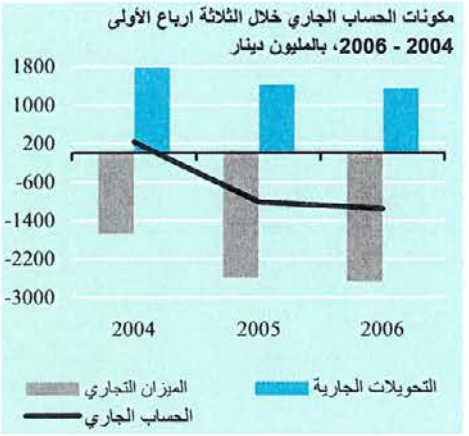

- ارتفاع العجز في ميزان الخدمات بمقدار 76.2 مليون دينار ليصل إلى 121.6 مليون دينار.
- انخفاض صافي التحويلات الجارية بمقدار 72.3 مليون دينار ليصل إلى 1,345.5 مليون دينار.
- ارتفاع الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 91.9 مليون دينار ليصل إلى 294.4 مليون دينار.

أما بخصوص الحساب المالي والرأسمالي خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2006، فقد شهد هذا الحساب تطوراً أيجابياً، حيث بلغ صافي التدفقات الاستثمارية للمملكة ما مقداره 1,123.1 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 652.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2005. ويعود ذلك، بشكل رئيس، للعوامل التالية:-

- ارتفاع صافي التدفقات الأجنبية المباشرة لداخل الأردن من 849.5 مليون دينار إلى 1,917.2 مليون دينار.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 3.5 مليون دينار مقابل تدفق مماثل مقداره 5.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 179.7 مليون دينار مقابل تدفق للداخل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005 مقداره 48.2 مليون دينار.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي بمقدار 637.3 مليون دينار مقابل ارتفاع مقداره 254.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005.

Central Bank of Jordan

RECENT MONETARY & ECONOMIC DEVELOPMENTS IN JORDAN

Research Department Monthly Report

Vol. 2 No. 2

February 2007